الفصل الاول وبه استغنى عن ان يذكر حاله اخرها على ما بيناه ثم انه لا يكفيه الا ان يبين اجراه مجرى الجر في مطلق الاثر اي اثرت لكل
اضرب اضبط واضربه واعنه وارم واخش وليس مبنيا على السكون فوجب الجنوح الى البيت على ما تقدم وذلك لكونه ليس
مجزوما باللام مقدرة فاكر وهذا لطف من القول لان حرف المضارعة من حركات الاعراب فاذا انتفى يجب انتفاؤه [illegible] لان الاسم اذا انتفى
سبب اعرابه وجب انتفاؤه وذلك اجدر فان زعموا ان حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لان حرف المضارعة [illegible] صيغ الكلمة كالميم
في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم كذلك تقدير حرف المضارعة **ومن اصناف الفعل المتعدي** وغير المتعدي

قال صاحب الكتاب فالمتعدي على ثلاثة اضرب [illegible] قال الشارح كل فعل تتوقف عقليته معناه على متعلق كقتل وعلم
فانه لا يعقل معنى مثل ذلك الا بمتعلق لانه من المعاني النسبية وكل معنى نسبي لا يعقل الا بما هو منسوب اليه فمثل ذلك هو المعني بالمتعدي وغير
المتعدي ما لا يتوقف عقليته على متعلق له ولا يرد على ذلك ان غير المتعدي بهذا التفسير يتوقف عقليته على فاعل الا ان فاعله محال وليس متعلقا له
ومن زعم ان الفعل لا يتوقف عقليته من حيث كونه فعلا على معقوم [illegible] العلم والخطر [illegible] فلذلك نقول [illegible] متعلق
بالشيء على ما هو [illegible] الفاعل ولو كان الفاعل [illegible] عقليته لوجب التوجه [illegible] مستقيم
فان المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل وانما لم يذكر في هذا العلم [illegible] واما الزمان والمكان
[illegible] انهما يتوقف عقلية الفعل عليهما فانا نعقل ذلك مع الذهول عن الزمان والمكان ولو كان [illegible] عقليته لما كان عقليته
حينئذ مع الذهول عن ذلك [illegible] الا كذلك كان الجسم لا يوجد الا في مكان وزمان ولم يكن ذلك [illegible] فالمتعدي على ثلاثة
اضرب لان المتعلق لا يزيد على ثلاثة ولذلك لم يرد الا فعال المتعدية على ذلك فما يتوقف عقليته على واحد فهو المتعدي الى واحد والذي
المتعدي الى اثنين والى ثلاثة قال وغير المتعدي ما اختص بالفاعل وقد تقدم في بيان غير المتعدي ما هو وضده من قوله الا تخصيصه
بفاعله [illegible] انما هي اثر ما ذكرناه وكان التبيين بهذا في قوله والمتعدية اسباب ثلاثة [illegible] الفعل زاد على الفعل [illegible]
في المعنى متوقفا عقليته على امر لم يكن قبل ذلك [illegible] لا يكون التعدي الا به لان الفعل يكون باصل معناه متعديا من غير شيء من
هذه الزيادات وليس يعني ايضا ان هذه الالفاظ باعتبار لفظها يوجب ان يكون الفعل متعديا بل لا باعتبار معنى التغيير [illegible] لان
الفاظها يكون للتصيير وغيرها فالتي للتصيير [illegible] يكون للتعدية الا ترى انك تقول اكب زيد فلا يوجب ذلك تعديته [illegible]
المال ولا يكون ذلك تعدية [illegible] بالعدوم ولا يوجب التعدية اما اذا كان معناها التصيير كانت للتعدية الا ترى انك
اذا قلت في ذهب زيد اذهبت زيدا صار متعديا بالهمزة بعد ان لم يكن لانها افادت التصيير مع بقاء معنى الاول في اصله
والتصيير لا يعقل الا بمتعلق وهو مصير فلما وجد معنى التصيير اقتضى ذلك وبقي الفعل على ما كان عليه قبل ذلك فلذلك اذا الحق
غير المتعدي حرف التصيير صار متعديا الى واحد المتعدي الى واحد يصير متعديا الى اثنين والمتعدي الى اثنين يصير متعديا
الى ثلاثة وقوله عقبت عليه الصيغة في التعدي بحرف الجر غير مستقيم اذ معنى التصيير به مفقود الا انه [illegible]
الصيغة [illegible] عليه الصيغة فلا يدل على افادة تصيير [illegible] من قبيل ما [illegible]
بقاء [illegible] ان الفعل متوقف اليه لا باعتبار هذا التعدي [illegible] كما تقول تعدى الى الظرف وغيره و[illegible]
بنفس هذه التعدي وكان ذكر على المتعدي في هذا المكان غير مستقيم قال ولا فعال المتعدية الى ثلاثة على ثلاثة اضرب
الاول منقول بالهمزة وهو فعلان بالاتفاق اعلمت واريت وتبعه افعال القلوب يختلف فيها والصحيح انها لا تجري

هذا

49

هذا المجرى فان التعدي بالحاق الهمزة ليس بقياس فيما كان متعديا الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ولا سيما اذا كان
بابه الفاظ محصورة وغاية ما يقول القائل ان ذلك الحاق باعلمت واريت وليس ما يجيء لان الالحاق في اللغة انما يكون بعد العلم بالقاعدة
بالاستقراء فيما كثر [illegible] وضرب متعد الى مفعول واحد حمل على مجرى اعلمت لموافقته له في معناه فعدي تعديته هذا الضرب
متعد في الحقيقة الى واحد لانه فعل لا يتوقف عقليته الا على متعلق واحد فوجب ان يكون من ذلك فان زعم زاعم ان الثاني
والثالث بالنسبة الى انبأت واخبرت كالثاني والثالث بالنسبة الى اعلمت لانك تجد تعلق التبليغ بهما تعلقا واحدا [illegible]
[illegible] وجه التبيين في ذلك ان [illegible] منقول من علمت وعلمت الداخل على الخبر يتعلق باثنين فاذا اعتدى بالهمزة صار متعديا
الى ثلاثة فوجب ان يكون متعلقا بثلاثة واما المفعولان في باب اعلمت فهما نفس النبأ والخبر والحديث وهو نفس الفعل وانما ذكر
لبيان نوع ذلك الحديث والخبر الا ترى انك اذا قلت رجع القهقرى وانما ينتصب على المصدر لانه رجوع وان كان لنوع فكذلك ههنا
المفعول الثاني والثالث حديث وخبر وان كان لنوع مخصوص بخلاف قولك اعلمت فانهما متعلقان لا من هذه الجهة والسر فيه ان الاعلام
يتعلق بخبر وحديث ومن ثم كان من جنس الخبر ومتعلقاته وليس شيء منها من عالم فهو من متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوع
واما الانباء والاخبار فيتعلق بالمخبر ولا يتعلق بالخبر هذا التعلق لانه نفس الخبر فاذا ذكر نوعه كان في المعنى مصدرا لبيان النوع يبقى
ان يقال كيف يصح ان يتضح ما ليس بفعل في المعنى مصدرا وهو المفعول الثاني والثالث والجواب عن ذلك انه لم يكن مصدرا باعتبار كونه زيد
اذا فهما ذلك باعتبار كونه حديثا مخصوصا فالوجه الذي صح للاخبار به عن الحديث اذا قلت حدثني زيد عمرا منطلق هو الذي صحح وقوعه
مصدرا ومثل ذلك قلت زيد منطلق اذا قلنا ان ذلك غير متعد والى الثالث باعتبار هذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث
في نبأت واخبرت فان قيل فاذا كان عندكم بمثابة ما يقع بعد القول والقول تحكى ما بعده الحكاية وليس كذلك فدل على الحاقه
فالجواب ان القول انما يأتي لحكاية ما تقدم ذكره فجاء الحكاية فيه على حسب القصد به بخلاف انبأت واخبرت فانه ليس [illegible]
المثابة فان قلت يكون [illegible] الحكاية كقولك عن [illegible] قلت زيد منطلق فالجواب ان هذا وان تقرر قليل فان اجرى مجرى
اصل الباب بخلاف ما نحن فيه وقوله فقد اجري مجرى اعلمت يريد الصورة لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر الى مفعولها
لا بمعنى المصدرية فيها في الظاهر فاجري مجرى اعلمت في التسمية لموافقتها له في الصورة والمعنى من وجه فان قيل فالعلم [illegible]
كالعلم فيكون متعلقاته كمتعلقات العلم فيكون منوالا على الحقيقة والى ان [illegible] ومعه تعيينه [illegible] متعلق العلم ليس علما
وانما هو معلوم ومتعلق العلم كتعلق الضرب بالمضروب ثم يحصل في النفس حديث عن المعلوم وهو حقيقته اخبار عن المعلوم كان ذلك مقتضيا لنسبة
شيء الى شيء فليس نسبة شيء الى شيء من متعلق الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه من المعلوم فانه متعلق العلم فدل ذلك ان
الحديث هو حديث والخبر هو الخبر ليس متعلق الفعل بل هو هو وانما المعلم بانت هو اعلمت ليس بالعلم وانما هو متعلق العلم فثبت
الفرق بين اعلمت وحدثت وضرب متعد الى مفعولين والى الظرف المتسع فيه هذا الضرب اذا جعل فيه الظرف مفعولا فهو على سبيل
المجاز لا الحقيقي مثل [illegible] الجمهور [illegible] مثل ذلك الا اذا جعل المفعول او اضمر [illegible] الظرف
اصل مع [illegible] والاستحسان [illegible] الظرف [illegible] المفعولين [illegible] الظرف
متسعا فيه انما هو على التشبيه بالمفعول به وانما يحسن ذلك فيما كثر والمتعدي الى الثلاثة لم يكثر كثرة المتعدي الى اثنين والى واحد فلم [illegible]

Copyright © King Saud University